تعقد وسط أجواء عاصفة

مطالب المستثمرين.. علي مائدة قمة الكويت

أكد المستثمرون ورجال الاعمال ان القمة الاقتصادية العربية التى تشهدها مدينة الكويت يومى 19 و20 يناير الجارى هى طوق النجاة لتعافى المنطقة العربية من تداعيات الازمة المالية العالمية والتى تسببت فى خسائر تتجاوز الـ 2500 مليار دولار للمنطقة العربية بأكملها.

ودعا المستثمرون إلى ضرورة تبنى القمة لمشروعات عربية بعينها ومناقشتها ووضع جدول زمنى لها لضمان الجدية فى البدء وتنفيذ هذه المشروعات لأن القمة هى التجمع الاقتصادى الاول على المستوى الرسمى منذ اجتماعات عمان عام 1980.

محمد المصرى

نادر رياض

حسن زكى

د. أحمد جويلى

د. شريف الجبلى

• محمد المصرى: مصر قدمت تصورا كاملا لإزالة معوقات الاستثمار العربى • د. نادر رياض: القمة فرصة ذهبية لانطلاق السوق العربى المشترك

• حسن زكى حسن: منتجو البلاستيك يتبنون مشروع «الذهب الأسود» برأسمال 300 مليون دولار • د. أحمد جويلى: الأزمة العالمية كبدت العرب خسائر بلغت 2500 مليار دولار

• د. شريف الجبلى: يجب وضع جدول زمنى لتنفيذ المشروعات التى سينفذها القطاع الخاص

□ تحقيق
محمد حماد

واوضح المستثمرون ان القمة هى الفرصة الوحيدة لدفع وانسياب حركة الاستثمارات وحركة التجارة البينية بين الدول العربية وبعضها البعض فضلا عن كونها الاجراء العملى الوحيد على تنفيذ السوق العربية المشتركة والتى جاوز زمن الحلم بها اكثر من 30 عاما.

فى البداية يرى الدكتور أحمد جويلى رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان خسائر المنطقة العربية نتيجة الازمة المالية العالمية تصل إلى نحو 2500 مليار دولار وهو ما يؤكد مدى أهمية انعقاد القمة فى ذلك الوقت.

ويؤكد ان الهدف الاساسى من القمة الاقتصادية هو ازالة المعوقات التى تحول دون انسياب حركة التجارة والاستثمارات المباشرة بين الدول العربية وبعضها البعض.

ويشير إلى ان هناك مشروعات ضخمة فى انتظار رجال الاعمال العرب وهو ما ستتم مناقشته خلال منتدى رجال الاعمال المصاحب للقمة وهذه المشروعات تشمل مجالات اقتصادية عديدة منها ما يتعلق بالنقل والطاقة والامن الغذائى والربط الكهربائى وغيرها من المشروعات.

تناغم اقتصادى

يقول الدكتور مهندس نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية ان انعقاد القمة الاقتصادية التنموية الاجتماعية بالكويت جاءت في وقت يحتاج فيه العالم العربى إلى وقفة حاسمة تتواكب مع المستجدات العالمية وما أحوجنا اليوم ونحن ننظر بعين الاعجاب للتجربة الاوروبية المبهرة والتى بدأت بالسوق الاوروبية المشتركة وانتهت بالوحدة الاوروبية والتى تمت من خلال التوافق والتناغم المرحلى فى توفيق جميع عناصر الاختلاف لتصبح عناصر توافق واتفاق بدءا من المواصفات القياسية للسلع والمنتجات ـ علامات المرور ولوحات السيارات مرورا بالقوانين ذات العلاقة مثل قوانين العمل ـ المصارف ـ الاستثمار ـ التجارة ـ الملكية الفكرية ـ الضرائب ـ الجنسية ـ الوان سيارات الشرطة ـ شبكات المعلومات والربط بينهما ـ وانتهاءا بتوحيد العملة رغم ما اكتنف ذلك من تنازل مؤلم لعملات كان لها أمجادها ومدلولها القومى مثل المارك الالمانى والفرنك الفرنسى وغيرها ليحل محلها اليورو وهو ما اتفق علي تسميته العمل علي توحيد الانظمة المؤسسية التي تمثل البنية الاساسية للتكامل الاقتصادى منحية جانبا الجانب السلبى ليأتى فى المرحلة الاخيرة من منظومة العمل الوحدوى الرائع الذي يترك لكل دولة حرية ادارة شئونها من خلال مجالسها التشريعية والنيابية المحلية والتى تتكامل من خلال تمثيلها فى البرلمان الاوروبى الفيدرالى.

ويضيف ان الخطوة الاولى فى ترتيب الاولويات حسب أهميتها لدفع وتعزيز التعاون العربى المشترك لابد وان تراعى فى الحسبان الاسراع في تطبيق القرارات والاحكام اللازمة لتفعيل السوق العربية المشتركة واطلاق آلياتها إذ ان اقامة السوق العربية بات مطلبا قوميا ملحا طال الحديث عنه لفترة امتدت اكثر من 30 عاما.

ويشير إلي ان الجميع يعرف ان توازن المسيرة الاقتصادية يرتبط بالبشر والمال والارض، أما نجاحها فيحتاج بجانب ذلك إلى الميزة التنافسية أو إرساء مفهوم الميزة التنافسية «COMPETITIVE ADVANTAGE» وإلا بقينا عند حد الكفاية فى الانتاج والعدالة فى التوزيع وهو حد لا يحقق أية طموحات، ونحن فى غنى عن بيان امكانيات العالم العربى المتاحة وغير المفعلة فى هذه المجالات الثلاثة.

أما الميزة التنافسية فغير مختلف عليها فإنما هى مفهوم التكامل الاقتصادى العربى الهادف للوصول إلى الوحدة الاقتصادية وهو مبدأ كنا اول من نادى به وتم وضع خطط طموحا وجيدة ولكن غياب الارادة في التنفيذ جعل منها افكارا ايديولوجية أخذها الغرب وسبقنا مثال لذلك التجربة الاوروبية ـ والتي بدأت بعدنابأحقاب ـ اصبحت فى مقدمة قصص النجاح علي مستوى العالم واثبتت امكانية تحقيق تكتل اقتصادى بصرف النظر عن اختلاف الانظمة السياسية.

وينوه إلى ان توحيد المؤسسات فى مختلف الاقطار العربية لتحقيق ما يسمى بـ «تناغم» HARMONIZATION يحتاج إلى إزالة كل ما يتعرض طريق تلك المؤسسات وفى مقدمتها إزالة مشكلة الكفيل أو الالزام بشريك محلي امام المشروعات العربية وتجنب الازدواج الضريبى بين المشروعات متعددة الجنسيات العربية وتفعيل منظومة حماية الملكية الفكرية للحفاظ على العقول والمبتكرات العربية من السطو مما يشكل عاملا جاذبا للاستثمارات فى المنطقة.

ويشدد على ان تحقيق التوافق والتناغم بين القوانين المختلفة يحتاج إلى انشاء لجان متخصصة للعمل علي ازالة التناقض بين القوانين المتختلفة عن طريق توحيد المواصفات القياسية العربية بدءابالتناغم بين المحلى منها وبعضه البعض وكذا تنشيط حركة اصدار المواصفات العربية المتوافقة مع المواصفات العالمية بالمعدلات المطلوبة لاحداث التعاون الاقتصادى القائم على اساس توحيد المواصفات العربية، وتوحيد قوانين العمل اللازمة لتسهيل انتقال العمالة وتوفير المناخ المناسب لها بما يتيح للعمالة الفنية القوانين التى تحميها من التعسف، وتنقية وتحسين بيئة التشريعات القانونية المطبقة في الاقطارالعربية لتشجيع الاختراعات والابتكارات والنمو الاقتصادى والاستثمار فى جميع الاقطار العربية تحت مظلة صالحة وجذابة لنقل التكنولوجيا وتطبيقها وكذا محفزة للبحث العلمى.

ويؤيد د. رياض على ضرورة دعم سهولة انتقال رجال الاعمال بين الدول العربية بمنحهم تأشيرات سنوية وذلك عن طريق جواز سفر وتأشيرة تصدر عن جامعة الدول العربية خاصة برجل الاعمال بعد استيفاء الغرض الامنى من كل دولة على حده مما يزيد من مساحة الاسهام المباشر لدور الجامعة العربية فى ايجاد الحلول الايجابية فى صورتها المتكاملة.

تكاليف النقل

يقول محمد المصرى نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية إن اتحاد الغرف العربية تقدم بمذكرة للقمة الاقتصادية يطالب فيها بازالة جميع المعوقات التى تحول دون تفعيل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والتى دخلت حيز التنفيذ منذ 2005.

لأن الاتفاقية لاتزال تركز فقط على القيود الجمركية مشيرا إلى ان هناك قيود عديدة غير جمركية لاتزال تحول دون زيادة نسبة حركة التجارة البينية بين الدول العربية والتي لا تتجاوز الـ 11٪ فى حين ان هذه النسبة تتجاوز الـ 70٪ مع الاتحاد الاوروبى و40٪ مع منظمة دول جنوب شرق آسيا «آسيان».

ويشير إلى ان مصر – وهى نائب لرئيس اتحاد الغرف العربية، قدمت تصورا مطروحا امام القمة لازالة جميع العقبات والاهتمام بالاستثمار فى مجالات الزراعة والمياه والطاقة المتجددة وتهيئة الاجواء والظروف من اجل تحقيق هدف اقامة السوق العربية المشتركة عام 2015 ومواجهة مشاكل الفقر والبطالة التى تفاقمت في الكثير من دول العالم العربى.

ويؤكد المصرى على اهمية اقامة شبكة نقل كاملة ووصلات جوية وبرية وبحرية وسكة حديد» النقل متعدد الوسائط «تربط بين مختلف المناطق فى العالم العربى من اجل ضمان ايصال السلع في اسرع وقت وبأقل تكلفة مشيرا إلى ان تكلفة النقل داخل الاتحاد الاوروبى اقل بكثير منه داخل العالم العربى.

ويؤكد الدكتور شريف الجبلى عضو الاتحاد العربى لصناعة الاسمدة ان القمة هى الفرصة الوحيدة فى الوقت الحالى لوضع الأسس والمبادئ العامة لزيادة الاستثمارات المباشرة بين الدول العربية لأنها تحت مظلة قوية وتعقد اجتماعاتها على مستوى رجال الأعمال العرب ثم تليها اجتماعات على المستوى السياسى والذى سيعطى دفعة كبيرة لانسياب هذه الاستثمارات فى الفترة المقبلة.

ويضيف ان أهم نقطة تتوقف عليها نجاح القمة وان تؤتى ثمارها تحديد المشروعات التى سيتم طرحها بين الدول العربية ومناقشتها ووضع خطط زمنية وجداول محددة لتنفيذها، محذرا من مناقشة تلك الأمور على وجه العموم دون مناقشة جدوى وتفاصيل تلك المشروعات والمردود الاقتصادي والاجتماعى لها على الساحة العربية.

ومن جهته يقول حسن زكى حسن رئيس الاتحاد العربى لمنتجى ومصنعى البلاستيك ان الاتحاد تقدم بمشروع عربى ضخم لصناعة وتدوير البلاستيك بالوطن العربى برأس مال 300 مليون دولار وهو مشروع سوف يوفر على المنتجين فى مصر والوطن العربى النقص الشديد الذى تعانى منه هذه الصناعة بصفة مستمرة.

ويوضح ان المشروع مدرج على جدول أعمال القمة تحت عنوان «الذهب الاسود» مشيرا إلى أن هناك حاجة ملحة الى التوسع فى صناعة البتروكيماويات خاصة فيما يتعلق بانتاج البولى بروبلين والبولى ايثلين منخفض الكثافة وهى مواد اساسية لصناعة البلاستيك وهناك نقص شديد فيها ويعانى كل منتجى البلاستيك بمصر من هذا النقص حيث تنتج مصر نحو 450 الف طن فى حين ان الاستهلاك اكثر من مليون طن وبالتالى نستورد نحو 550 الف طن سنويا.

ويشير إلى أن الوطن العربى يحتاج فعلا إلى التوسع فى هذه الصناعة وهو ما نأمل أن تنتهى القمة إلى تبنى بعض المستثمرين على المستوى العربى الدخول فى مشروعات بتروكيماويات ضخمة سيكون له بالغ الأثر فى دفع الصناعة العربية للأمام خاصة التى تستخدم المواد الخام التى تنتجها مصانع البتروكيماويات لانها من الصناعات كثيفة رأس المال.

المشروعات والأفكار المقترحة من القطاع الخاص أمام القمة

- مجموعة الزامل السعودية تقترح إنشاء صندوق صناعى للدول الأقل نموا.
- اتحاد المستثمرات العرب يقترح إنشاء المشروع التكاملى للصناعات العربية بمدينة ميدوم بمحافظة بنى سويف.
- مجلس الأعمال المصرى الأوروبى يقترح إنشاء شركة مصرية قابضة برأسمال 5 مليارات جنيه.
- ارتوك جروب للاستثمار والتنمية تطالب بحق الانتقال الحر بين الدول العربية عن طريق تأشيرة موحدة وتدعيم البنية الأساسية للدول العربية برا وبحرا وجوا، ووجود بنية قانونية مدعمة لتنمية المناخ الاقتصادى مثل قانون موحد للاستثمار وقانون موحد للتملك، توحيد المواصفات القياسية للبضائع، تدعيم قوانين حماية الملكية الفكرية، التعامل مع مشكلة شهادة المنشأ، وإنشاء صناديق قطاعية، تنشأ حسب مجالات اهتمام الدول العربية المختلفة.
- جلوبال ترايدنج تقترح تأسيس فروع لبنك جرامين فى الدول العربية لتمويل الافراد غير القادرين.
- مجموعة الشعبى تطالب بإسهام الدول العربية المنتجة للبترول بدولار واحد عن كل برميل من أجل الاستثمار فى الدول العربية الشقيقة المحتاجة، ومنح الثقة فى الدول العربية من أجل وضع الودائع ببنوكها بدلا من وضعها فى البنوك الدولية.
- مجموعة النهال التجارية تطالب بتوحيد المواصفات القياسية للسلع المتبادلة بين البلاد العربية وبعضها وتمييزها بعلامة مميزة متفق عليها أسوة بدول السوق الأوروبية المشتركة، وتوحيد الشهادات المصاحبة لكل رسالة من حيث الفحص الصحى والزراعى والمنشأ وغيرها وقبول تلك الشهادات من قبل جميع الدول العربية دون إعادة فحص السلع المتبادلة، والتركيز والاهتمام وضرورة اعطاء الأولوية لتعليم الطفل العربى منذ باكورة نشأته.
- مجموعة صالح عبدالرحمن يعقوب تقترح إنشاء مشروعات تنمية زراعية.
- الشركة الكويتية الاردنية القابضة تطالب بإصدار بطاقة المستثمر العربى لتسهيل انتقال رجال الأعمال العرب فى الدول العربية.
- الاتحاد العربى للبلاستيك يقترح إنشاء مشروع تدوير المخلفات برأسمال 300 مليون دولار.

قمة الكويت فرصة لإعادة ترتيب الأولويات والحد من تداعيات الأزمة العالمية

أكد المستثمرون ورجال الأعمال أن القمة الاقتصادية العربية التى تشهدها مدينة الكويت يومى ١٩و٢٠يناير الجارى هى طوق النجاة لتعافى المنطقة العربية من تداعيات الأزمة المالية العالمية والتى تسببت فى خسائر تتجاوز ٢٥٠٠مليار دولار للمنطقة العربية بأكملها.

ودعا المستثمرون الى ضرورة تبنى القمة لمشروعات عربية بعينها ومناقشتها ووضع جدول زمنى لها لضمان الجدية فى البدء وتنفيذ هذه المشروعات لان القمة هى التجمع الاقتصادى الأول على المستوى الرسمى منذ اجتماعات عمان عام ١٩٨٠.

وأوضح المستثمرون أن القمة هى الفرصة الوحيدة لدفع وانسياب حركة الاستثمارات وحركة التجارة البينية بين الدول العربية وبعضها البعض فضلا عن كونها الإجراء العملى الوحيد على تنفيذ السوق العربية المشتركة والتى تجاوز الحلم بها لأكثر من ٣٠ عاماً.

د. أحمد جويلى: ٢٥٠٠مليار دولار خسائر الشركات العربية نتيجة الأزمة المالية

د. نادر رياض: القمة فرصة للإسراع فى انطلاق السوق العربية المشتركة

محمد المصرى: مصر تقدم تصوراً لإزالة معوقات الاستثمار بين الدول العربية

د. شريف الجبلى: ضرورة وضع جدول زمنى لتنفيذ المشروعات المشتركة

فى البداية يرى الدكتور أحمد جويلى رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان خسائر المنطقة العربية نتيجة الأزمة المالية العالمية تصل إلى نحو٢٥٠٠مليار دولار وهو ما يؤكد مدى أهمية انعقاد القمة فى ذلك الوقت.

ويؤكد أن الهدف الاساسى من القمة الاقتصادية هو إزالة المعوقات التى تحول دون انسياب حركة التجارة والاستثمارات المباشرة بين الدول العربية وبعضها البعض.

ويشير إلى أن هناك مشروعات ضخمة فى انتظار رجال الأعمال العرب وهو ما سيتم مناقشته خلال منتدى رجال الأعمال المصاحب للقمة وهذه المشروعات تشمل مجالات اقتصادية عديدة منها ما يتعلق بالنقل والطاقة والأمن الغذائى والربط الكهربائى وغيرها من المشروعات.

تناغم اقتصادى

يقول الدكتور مهندس نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية أن انعقاد القمة الاقتصادية التنموية الاجتماعية بالكويت جاءت فى وقت يحتاج فيه العالم العربي إلى وقفة حاسمة تتواكب مع المستجدات العالمية وما أحوجنا اليوم ونحن ننظر بعين الإعجاب للتجربة الأوروبية المبهرة والتي بدأت بالسوق الأوروبية المشتركة وانتهت بالوحدة الأوروبية والتي كانت معابرها التوافق والتناغم المرحلي في توفيق كافة عناصر الاختلاف لتصبح عناصر توافق واتفاق بدءاً من المواصفات القياسية للسع والمنتجات علامات المرور ولوحات السيارات مروراً بالقوانين ذات العلاقة مثل قوانين العمل المصارف الاستثمار التجارة الملكية الفكرية الضرائب- الجنسية ألوان سيارات الشرطة شبكات المعلومات والربط بينها، وانتهاءاً بتوحيد العملة رغم ما اكتنف ذلك من تنازل مؤلم لعملات كان لها أمجادها ومدلولها القومي مثل المارك الألماني والفرنك الفرنسي وغيرها ليحل محلها اليورو وهو ما اتفق علي تسميته العمل علي توحيد الأنظمة المؤسسية التي تمثل البنية الأساسية للتكامل الاقتصادي منحية جانباً الجانب السياسي ليأتي في المرحلة الأخيرة من منظومة العمل الوحدوي الرائع الذى يترك لكل دولة حرية إدارة شئونها من خلال مجالسها التشريعية والنيابية المحلية والتي تتكامل من خلال تمثيلها في البرلمان الأوروبي الفيدرالي.

ويضيف أن الخطوة الأولي في ترتيب الأولويات حسب أهميتها لدفع وتعزيز التعاون العربي المشترك لابد وأن تراعى فى الحسبان الإسراع في تطبيق القرارات والأحكام اللازمة لتفعيل السوق العربية المشتركة وإطلاق آلياتها إذ أن إقامة السوق العربية بات مطلباً قومياً ملحاً طال الحديث عنه لفترة امتدت أكثر من ٣٠ عاماً.ويشير إلى أن الأمر ليس بخاف أن توازن المسيرة الاقتصادية يرتبط بالبشر والمال والأرض،أما نجاحها فيحتاج بجانب ذلك إلي الميزة التنافسية أو إرساء مفهوم الميزة التنافسية "competitive ad-vantage"وإلا بقينا عند حد الكفاية فى الإنتاج والعدالة فى التوزيع وهو حد لا تستقيم معه أية طموحات، ونحن في غني عن بيان إمكانيات العالم العربي المتاحة وغير المفعلة فى هذه المجالات الثلاث.

أما الميزة التنافسية غير مختلف عليها فإنما هي مفهوم التكامل الاقتصادي العربي الهادف للوصول إلي الوحدة الاقتصادية وهو مبدأ كنا أول من نادي به وتم وضع خطط طموحه وجيدة ولكن غياب الإرادة في التنفيذ جعل منها أفكار إيديولوجية أخذها الغرب وسبقنا مثال لذلك التجربة الأوروبية والتي بدأت بعدنا بأحقاب أصبحت في مقدمة قصص النجاح علي مستوي العالم وأثبتت إمكانية تحقيق تكتل اقتصادى بصرف النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية.

وينوة الى أن توحيد المؤسسات في مختلف الأقطار العربية لتحقيق ما يسمي " تناغم" Harmonization يحتاج إلى إزالة كل ما يعترض طريق تلك المؤسسات وفى مقدمتها إزالة مشكلة الكفيل أو الإلزام بشريك محلى أمام المشروعات العربية وتجنب الازدواج الضريبى بين المشروعات متعددة الجنسيات العربية وتفعيل منظومة حماية الملكية الفكرية للحفاظ علي العقول والمبتكرات العربية من السطو مما يشكل عاملاً جاذباً للاستثمارات فى المنطقة.

ويشدد أن تحقيق التوافق والتناغم بين القوانين المختلفة يحتاج إلى إنشاء لجان متخصصة للعمل على إزالة التناقض بين القوانين المختلفة عن طريق توحيد المواصفات القياسية العربية بدءاً بالتناغم بين المحلى منها وبعضه البعض وكذا تنشيط حركة إصدار المواصفات العربية المتوافقة مع المواصفات العالمية بالمعدلات المطلوبة لإحداث التعاون الاقتصادي القائم على أساس توحيد المواصفات العربية ,وتوحيد قوانين العمل اللازمة لتسهيل انتقال العمالة وتوفير المناخ المناسب لها بما يتيح للعمالة الفنية والماهرة حرية التنقل والعمل بين البلدان العربية تحت مظلة من القوانين تحميها من التعسف ,وتنقية وتحسين بيئة التشريعات القانونية المطبقة فى الأقطار العربية لتشجيع الاختراعات والابتكارات والنمو الاقتصادى والاستثمار فى كافة الأقطار العربية تحت مظلة صالحة وجذابة لنقل التكنولوجيا وتطبيقها وكذا محفزة للبحث العلمى.

ويؤكد د.رياض على ضرورة دعم سهولة انتقال رجال الأعمال بين الدول العربية بمنحهم تأشيرات سنوية وذلك عن طريق جواز سفر وتأشيرة تصدر عن جامعة الدول العربية خاصة برجل الأعمال بعد استيفاء العرض الأمنى من كل دولة على حدة مما يزيد من مساحة الإسهام المباشر لدور الجامعة العربية فى إيجاد الحلول الإيجابية فى صورتها المتكاملة.

تكاليف النقل

يقول محمد المصرى نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية أن اتحاد الغرف العربية تقدم بمذكرة للقمة الاقتصادية يطالب فيها بإزالة جميع المعوقات التى تحول دون تفعيل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والتى دخلت حيز التنفيذ منذ٢٠٠٥

لان الاتفاقية لا تزال تركز فقط على القيود الجمركية مشيراً إلى أن هناك قيود عديدة غير جمركية لا تزال تحول دون زيادة نسبة حركة التجارة البينية بين الدول العربية والتى لا تتجاوز ١١٪ فى حين أن هذه النسبة تتجاوز٧٠٪ مع الاتحاد الاوروبى و ٤٠٪مع منظمة دول جنوب شرق آسيا«آسيان».

ويشير إلى أن مصر وهى نائب لرئيس اتحاد الغرف العربية قدمت تصوراً مطروحاً أمام القمة لإزالة جميع هذه العقبات والاهتمام بالاستثمار فى مجالات الزراعة والمياه والطاقة المتجددة وتهيئة الأجواء والظروف من أجل تحقيق هدف إقامة السوق العربية المشتركة عام ٢٠١٥ومواجهة مشاكل الفقر والبطالة التى تفاقمت في الكثير من دول العالم العربى.

ويؤكد المصرى على أهمية اقامة شبكة نقل كاملة ووصلات جوية وبرية وبحرية وسكة حديد النقل متعدد الوسائط تربط بين مختلف المناطق في العالم العربى من أجل ضمان إيصال السلع في أسرع وقت وبأقل تكلفة مشيرا إلى أن تكلفة النقل داخل الاتحاد الأوروبى أقل بكثير منه داخل العالم العربى.

ويؤكد الدكتور شريف الجبلى عضو الاتحاد العربى لصناعة الأسمدة أن القمة هى الفرصة الوحيدة فى الوقت الحالى لوضع الأسس والمبادئ العامة لزيادة الاستثمارات المباشرة بين الدول العربية لأنها تحت مظلة قوية وتعقد اجتماعاتها على مستوى رجال الأعمال العرب ثم يليها اجتماعات على المستوى السياسى والذى سيعطى دفعة كبيرة لانسياب هذه الاستثمارات فى الفترة المقبلة.

ويضيف أن أهم نقطة تتوقف عليها نجاح القمة وان تؤتى ثمارها تحديد المشروعات التى سيتم طرحها بين الدول العربية ومناقشتها ووضع خطط زمنية وجداول محدده لتنفيذها؛محذراً من مناقشة تلك الأمور على وجه العموم دون مناقشة جدوى وتفاصيل تلك المشروعات والمردود الاقتصادى والاجتماعى لها على الساحة العربية.

ومن جهته يقول حسن زكى حسن رئيس الاتحاد العربى لمنتجى ومصنعى البلاستيك أن الاتحاد تقدم بمشروع عربى ضخم لصناعة وتدوير البلاستيك بالوطن العربى برأس مال ٣٠٠مليون دولار وهو مشروع سوف يوفر على المنتجين فى مصر والوطن العربى النقص الشديد الذى تعانى منه هذه الصناعة بصفة مستمرة.

ويوضح أن المشروع مدرج على جدول أعمال القمة تحت عنوان "الذهب الأسود" مشيراً الى أن هناك حاجة ملحة الى التوسع فى صناعة البتروكيماويات خاصة فيما يتعلق بانتاج البولى بروبلين والبولى اثيلين "منخفض الكثافة" وهى مواد أساسية لصناعة البلاستيك وهناك نقص شديد فيها ويعانى كل منتجى البلاستك بمصر من هذا النقص حيث تنتج مصر نحو ٤٥٠ألف طن فى حين أن الاستهلاك يفوق نحو مليون طن وبالتالى نستورد نحو ٥٥٠ألف طن سنوياً.

ويشير إلى أن الوطن العربى يحتاج فعلا الى التوسع فى هذه الصناعة وهو ما نأمل أن تنتهى القمة إلى تبنى بعض المستثمرين على المستوى العربى الدخول فى مشروعات بتروكيماويات ضخمة سيكون له بالغ الأثر فى دفع الصناعة العربية للأمام خاصة التى تستخدم المواد الخام التى تنتجها مصانع البتروكيماويات لأنها من الصناعات كثيفة رأس المال.

■ سالم وهبى
■ محمد حماد